

القاهرة في ٢٨/٠٩/٢٠٢٥

الساده / البورصة المصرية

إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد،

نحيط سيادتكم علما بأن محافظة التأجير التمويلي الخاصة بالشركة بلغت نحو ١٠,٦٧ مليار جنيه
بنهاية يونيو ٢٠٢٥ و تسعى الشركة للوصول بحجم المحفظة الى ١٣ مليارات جنيه بنهاية العام
الحالي عن طريق تمويل عقود التأجير التمويلي والتخصيم.

مرفق لسيادتكم البيان الصحفي

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

الشركة الدولية للتأجير التمويلي

(انكوليس)

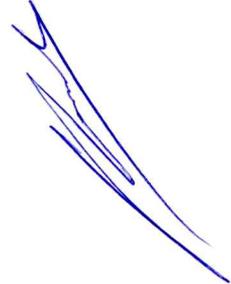
عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي

خالد سرحان



مدير علاقات المستثمرين

خالد سعيد



قال خالد سرحان، العضو المنتدب للشركة الدولية للتأجير التمويلي «إنكوليس»، إن شركته التي تُعد الأقدم في السوق منذ انطلاقتها عام 1997، تسعى خلال الفترة المتبقية من العام الجاري إلى ضخ تمويلات جديدة تقارب 2.5 مليار جنيه موزعة بين القطاعات المختلفة، منها الخدمي والصناعي والعقاري، وذلك في إطار خطة توسع منضبطة تراعي جودة العملاء والأصول المؤجرة.

وأوضح في حوار مع «المال» أن توزيع المستهدفات يشمل مليار وربع تقريبًا للقطاع الخدمي ونحو 500 مليون للصناعي وما يقارب 800 مليون جنيه للقطاع العقاري، مستفيدًا من تحسن موافقات هيئة التنمية الصناعية وانفراجة بيئة سلاسل الإمداد في مناطق مثل الإسماعيلية وبورسعيد، الأمر الذي فتح الباب لأول مرة أمام تقديم تمويلات بنظام التأجير التمويلي للأراضى والمشروعات التي تطرحها الهيئة بعد سنوات من توقف هذه الصفقات نتيجة تعطل الموافقات، وهو ما من شأنه أن يعش الطرفین، ويخلق فرصًا جديدة للاستثمار الصناعي.

وشدد سرحان على أن ارتفاع معدلات الفائدة تمثل التحدي الأكبر لنشاط التأجير التمويلي في مصر خلال الفترة الماضية، إذ أدى إلى زيادة تكلفة الاقتراض على الشركات والعملاء على حد سواء، وأجبر غالبية اللاعبين على التريث في خطط التوسع. وقال إن «إنكوليس» لجأت إلى التركيز على تمويل الشركات الكبرى ذات الملاءة المالية القوية والقدرة على تحمل تقلبات الفائدة كنهج أساسي لحماية المحفظة، مطالبًا بإعادة النظر في المستويات الحالية للفائدة بما يتيح للشركات تنويع مصادر التمويل ويمنح دفعة قوية لخطط التوريق.

وتبين تأثير ذلك جليًا بعد انخفاض سعر كوريدور البنك المركزي بواقع 5.25% خلال عام 2025، مما ساهم في انتعاش القطاع بصورة ملحوظة عن الفترات السابقة. وأكد «سرحان» أننا نأمل في النظر لإمكانية وجود بعض الاستثناءات الخاصة بنسب محافظ التأجير التمويلي والتوريق لدى البنوك لكي تستطيع الشركات تنويع مصادر تمويلها.

وأضاف العضو المنتدب لـ «إنكوليس»، إن الشركة تطلق نشاط التمويل العقاري كخطوة استراتيجية تستهدف من خلالها استكمال منظومة الخدمات المالية غير المصرفية التي تقدمها للعملاء، وتم الإفصاح للبورصة المصرية يوم الخميس الموافق ٢٥ سبتمبر ٢٠٢٥ وجاري البدء في اتخاذ الموافقات اللازمة من الهيئة العامة للرقابة المالية لإضافة نشاط التمويل العقاري إلى نشاط الشركة.

وأوضح أن دخول هذا النشاط جاء بعد دراسة متأنية للسوق كشفت عن فرصة تمويلية واضحة، خصوصًا في ظل الطلب المتزايد على حلول سكنية و تمويلية متنوعة من جانب الأفراد والشركات على حد سواء. وأضاف سرحان أن النشاط الجديد من شأنه أن يفتح مجالًا واسعًا للأفراد والشركات على حد سواء. وأوضح أن «إنكوليس» تعتزم وضع باقات تمويلية مرنة تتماشى مع قدرات هذه الفئات، سواء من خلال مدد سداد طويلة الأجل أو أسعار تنافسية تعتمد على خفض معدلات الفائدة في الفترة المقبلة.

وأشار إلى أن التمويل العقاري سيعزز من قدرة الشركة على زيادة معدلات النمو في الإيرادات والأرباح، متوقعًا أن يسهم بشكل مباشر في رفع صافي الربحية خلال عام 2026 بعد اكتمال البنية المؤسسية للنشاط والحصول على جميع الموافقات الرقابية، مؤكدًا أن هذه الخطوة تتسجم مع رؤية «إنكوليس» في أن تصبح منصة مالية متكاملة قادرة على تلبية مختلف الاحتياجات التمويلية في السوق المصرية.

وأضاف سرحان أن الشركة تستهدف تحقيق صافي ربح قياسي في نهاية عام ٢٠٢٥، على أن تشهد ٢٠٢٦ قفزة أكبر مع التطلع لدراسة إمكانية تنفيذ عملية توريق وإضافة نشاط جديد جارٍ استكمال إجراءاته الرقابية لدى الهيئة العامة للرقابة المالية، وهو ما من شأنه أن يدفع الربحية إلى مستويات ربح قياسية.

وعلى ضوء تحديد مركز الشركة في السوق المصرية نوه «سرحان» إلى أنه من الصعب تحديد نصيب كل شركة بدقة، إلا أن «إنكوليس» تضع نفسها ضمن أكبر خمس شركات في سوق المؤسسات المالية غير المصرفية.

وأوضح أن المحفظة قفزت من ٣,٨ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢٢ إلى نحو ١١-١٢ مليار جنيه حاليًا، مع ميل طابع الأصول الممولة إلى جانب الاستثمار والتطوير العقاري بنسبة ٤٦% التزامًا بقانون التأجير التمويلي الذي يقتضى امتلاك الأصل طوال فترة العقد، فيما يمثل تمويل السيارات والشاحنات نسبة أقل موجهة لعملاء محددين يمتلكون أساطيل تشغيلية.

من جانبه، قال خالد سعيد، مدير قطاع المستثمرين في الشركة، إن «إنكوليس» تمتلك هيكل ملكية قويًا يضم بنوكًا ومؤسسات مالية كبرى، إلى جانب إحدى أكبر شركات التطوير العقاري واسم بارز في قطاع السيارات، ما يمنحها قاعدة صلبة للتوسع وانتقاء الفرص.

وأكد أن إدراج نشاط التخصيم في أكتوبر ٢٠٢٤ كان له أثر واضح على نمو المحفظة التمويلية والأرباح، مع دخول قطاعات اقتصادية جديدة تخدم قاعدة العملاء الحالية والمستقبلية.



وأوضح "سعيد" أن نتائج ٢٠٢٤ عكست نجاح الاستراتيجية، إذ ارتفع إجمالي أصول الشركة إلى ٨,٣٩ مليار جنيه مقابل ٥,٧٩ مليارًا في ٢٠٢٣ بنمو ٤٥%، فيما زادت محفظة التمويل إلى ٨,١٣ مليار جنيه مقارنة بـ ٥,٦٠ مليارًا خلال الفترة نفسها. والتي وصلت إلى ١٠,٦٧ مليارًا في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥.

ولفت "سعيد" إلى أن الشركة ستبدأ بالتركيز على التمويل العقاري الموجه للوحدات الإدارية والتجارية والسكنية متوسطة الحجم، مع مراعاة أن تكون المنتجات متوافقة مع المعايير الرقابية للهيئة العامة للرقابة المالية، بما يضمن سلامة النمو واستدامته.

وأكد أن هذا النشاط سيكون مكملًا طبيعيًا لمحفظة الشركة في التأجير التمويلي والتخصيم، بما يخلق تكاملًا في الخدمات المقدمة ويتيح تقديم حلول متكاملة للعملاء بدلًا من الاعتماد على منتجات منفصلة.

وأشار إلى أن مستهدفات الشركة في ٢٠٢٥ تتركز على التوسع في تمويل قطاعات متنوعة مع الحفاظ على جودة المحفظة عبر التعامل مع الشركات الكبرى والقطاعات الدفاعية، لافتًا إلى أن «إنكوليس» تتابع عن قرب مراجعات أسعار الفائدة لدى البنك المركزي، وتأمل أن تسفر عن قرارات تسمح برفع نسب محافظ التأجير التمويلي والتوريق لدى البنوك بما يدعم مسار نمو مستدام للقطاع.

